موازنة العام المقبل الأضخم في تاريخ العراق

الأولوية للأمن والدفاع.. والثقافة والشباب في آخر الاهتمامات

٢٠ مليارا جديدة ستخصص للكهرباء

تعتبر موازنة العام المقبل الأضخم في تاريخ الموازنات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ من القرن الماضي، وهي تزيد على موازنة العام الحالي بنسبة ٢٢٪، حيث كانت موازنة العام ٢٠١١ قد بلغت ٨١,٩ مليار دولار بعجز ١٣,٣ مليار دولار.

بغداد / المدى

وقد حصلت المشاريع الاستثمارية على نسبة ٣٥٪ من حجم الموازنة العامة لعام ٢٠١٢، في حين استحوذت بقية القطاعات، وفي مقدمتها الموازنة التشغيلية على المتبقي منها.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ إن مجلس الوزراء قد أقرّ مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٢ بمبلغ (١١٧) تريليون دينار (١٠٠ مليون دولار)، أي بزيادة قدرها ٢٢٪ عن العام الماضي.

وأوضح الدباغ في تصريح صحافي مكتوب تلقته المدى أمس أن إجمالي الإيرادات الاتحادية بلغ (١٠٢) تريليون دينار (حوالي ٩٥ مليار دولار) جاءت نتيجة احتساب الإيرادات الناجمة من تصدير النفط الخام بمعدل سعر (٨٥) دولارا للبرميل الواحد، وبقدرة تصديرية تصل إلى (٢.٦) مليون برميل يومياً، من ضمنها الكمية المنتجة والمصدرة من إقليم كردستان والبالغة (١٧٥) ألف برميل يومياً، حيث ستدخل إيرادات النفط هذه صندوق تنمية العراق بعد خصم ٥٪ عن تعويضات حرب الكويت. ويبلغ سعر الدينار العراقي بالنسبة إلى الدولار ١١٠٠ دينار.

وأضاف إن الموازنة الاستثمارية تبلغ (٣٧) تريليون دينار (حوالي ٣٤ مليون دولار) والموازنة التشغيلية (٨٠) تريليون دينار (٧٦ مليار دولار) توزعت على مؤسسات ووزارات وهيئات الدولة كافة، حيث سيتم توزيع النفقات العامة، وفق النسب السكانية، بعد استبعاد تخصيصات مركز الوزارة الاتحادية والنفقات السيادية كما هو موضح في الجدول الآتي:

١-الأمن والدفاع ،١٧،١٦ تريليون، ٢-التربية والتعليم، ١١،٤٧ تريليون ،٩،٨ ، الطاقة ٢٠،٤٦ تريليون، البيئة والصحة ،٥،٧١ تريليون، الخدمات الاجتماعية ،١٥،٥٤ تريليون، الماء والمجاري والصرف الصحي ،٣،٨٦ تريليون، النقل والاتصالات ،١،١٣ تريليون، القطاع الزراعي ،٢،٤١ تريليون، القطاع الصناعي ،١،٤٢ تريليون، التشييد والإسكان ،١،١٤ تريليون، الثقافة والشباب والأندية والاتحادات ،٢،٣١ تريليون، الالتزامات الدولية والديون ،٩،٣٧ تريليون، الإدارات العامة المركزية والمحلية ،١٢،٤٦ تريليون،

وأشار إلى أن عجز الموازنة قد قدر بـ ١٥ تريليون دينار (حوالي ١٤ مليار دولار) ستتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام ٢٠١١، وصندوق تنمية العراق ومن الاقتراض الداخلي، بموجب حوالات الخزينة والخارجي، وكذلك من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث سيخوّل وزير المالية الاتحادي صلاحية الإستمرار بالاقتراض من صندوق النقد الدولي، بما يكمل مبلغ ٤,٥ مليار دولار، ومن البنك الدولي بما يكمل مبلغ الـ ٢ مليار دولار خلال سنة ٢٠١٢، وباستخدام حقوق السحب الخاص بـSDR بحدود (١,٨) مليار دولار، لتغطية العجز المتوقع في الموازنة العامة الاتحادية.

وقال الدباغ إن حصة إقليم كردستان قد بلغت ١٢,٦ تريليون دينار أي بنسبة ١٧٪ من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية.

وأشار الدباغ الى تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليار دينار كاحتياطي الطوارئ، ومبلغ ١,٠٧ تريليون دينار كاحتياطي للمشاريع الاستثمارية المعتمدة ضمن موازنة وزارة المالية الاتحادية، على أن يتم التصرف بها من قبل مجلس الوزراء، وسيتم تخصيص مبلغ ٦ تريليونان دينار لمشاريع إعمار وتنمية الأقاليم والمحافظات، ومن ضمنها إقليم كردستان، ليتم إنفاقها وفق خطط إعمار للمحافظة، مقدمة من قبل مجلس المحافظة، ومصادق عليها من قبل مجلس المحافظة إلى وزارة التخطيط الاتحادية، حيث سيتولى المحافظ حصراً تنفيذ خطة الإعمار المقرة، ويتولى مجلس المحافظة مسؤولية مراقبة التنفيذ.

كما سيتم تخصيص مبلغ (١,٦٧٦) تريليون دينار، والتي تسمّى بتخصيصات البترو دولار، وهي مبلغ دولار عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة أو مكرر في مصافي المحافظة، ودولار عن كل (١٥٠) مترا مكعبا منتجا من الغاز الطبيعي في المحافظة، وعلى المحافظة أن تستخدم ما لا يزيد على ٥٠٪ من تخصيصات البترو دولار لشراء الطاقة الكهربائية، وستخصص الإيرادات المتحققة من تأشيرة الدخول إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة للأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ لخدمات الزائرين والبنى التحتية، وأوضح الدباغ أن مشروع الموازنة قد تضمن إعفاء المواطنين كافة من مبلغ الفائدة عن القروض الممنوحة لهم من قبل المصرف العِقاري والزراعي وصندوق الإسكان والاستمرار بمنح تلك القروض من دون فوائد للمواطنين، وحسب نفوس كل محافظة، وستتحمل وزارة المالية نسبة الفائدة.

أما بالنسبة إلى موظفي دوائر الدولة الممولة مركزيا أو ذاتياً فعند نقلهم إلى القطاع الخاص، ستتحمل الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة المنقول منها الموظف نصف راتبه الشهري ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نقله على أن تقطع علاقته بدائرته نهائياً.

وأكد الدباغ أن الحكومة العراقية، ومن أجل دعم القطاع الصناعي الخاص والقطاع المختلط، وأسوةً بالمبادرة الزراعية، سيكون الإقراض لمشاريع اتحاد الصناعات العراقي بدون فائدة، وتتحمل وزارة المالية دفع الفائدة للمصارف الحكومية، وسيخول مجلس الوزراء استحداث مشاريع للبنى التحتية بما لا يزيد على (١٨) تريليون دينار، (٢) تريليون دينار منها لبناء مجمع سكني للفقراء، يوزع حسب عدد سكان كل محافظة، وتنفذ على أساس الدفع الآجل، وعلى وزير المالية الاتحادي إعادة تخصيص المبالغ المتبقية وغير المصروفة من المبالغ المعتمدة ضمن الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١١ والمتعلقة بتعويضات المحافظات والمدن والأفراد المتضررين إلى موازنة الجهة المستفيدة حصراً لإجراء صرفها خلال سنة ٢٠١٢ استثناء من أحكام (القسم الرابع) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤.

وأضاف الدباغ أن وزير المالية الاتحادي بالتنسيق مع وزير التخطيط الاتحادي سيقوم بإعادة تخصيص المبالغ المتعلقة بمشاريع إعمار وإسناد المحافظات (بغداد ..الصدر والشعلة والبصرة وديالى ونينوى) التي تم إطلاق مبالغها على شكل سلف عام ٢٠٠٨ لغرض إجراء التسويات القيدية بشأنها ضمن موازنة عام ٢٠١٢ من دون أن يترتب عليها صرف فعلي، وكذلك إعادة تخصيص الإيرادات المتحققة فعلاً في المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، بما فيها الإيرادات السيادية خلال سنة ٢٠١١ إلى موازنة المحافظات الحدودية، كلّ حسب الإيرادات المتحققة فعلاً في المنافذ الحدودية الموجودة في تلك المحافظة، مع إعطاء الأولوية بتأهيل وإعادة إعمار المنافذ الحدودية التابعة لكل محافظة وإيرادات ٢٠١٠، التي لم يجر صرفها عام ٢٠١١ لتأخر ورود البيانات المتعلقة بها من قبل المحافظة المعنية الى موازنة المحافظة لعام ٢٠١٢.

وبيّن أن مجلس الوزراء الاتحادي سيضيف تخصيصات إلى الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ عند تحقق زيادة في الإيرادات عن صادرات النفط الخام المصدر خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة لتسديد العجز المخطط بالموازنة وتأمين مبالغ للمشاريع الاستثمارية لوزارة الكهرباء بعد إقرارها من قبل وزارة التخطيط الاتحادية، إضافة إلى مبالغ استيراد الطاقة الكهربائية وتسديد مستحقات القطاع الخاص قبل ٢٠٠٣/٤/٩، والقروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية عن رواتب منتسبي الشركات العامة لعام ٢٠١٠ و٢٠١١، والقروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية عن شراء محصول الشعير لعام ٢٠١٠، وقرض المصرف العراقي للتجارة عن تأمين المفردات للبطاقة التموينية لعام ٢٠١٠، وإصدارات حوالات الخزينة عن مشاريع وزارة الكهرباء لعام ٢٠١٠.

إضافة إلى تخصيص مبالغ لمشروع البنى التحتية ضمن (مشروع بسماية السكني) بعد إقرارها من قبل وزارة التخطيط الاتحادية، والمبالغ المتعلقة بالتعداد العام للسكان، ومبالغ الزيادة المتوقعة في الرواتب التقاعدية المدنية والعسكرية، التي تم حجبها من تخصيصات عام ٢٠١٢، وتأمين المبالغ التي صدرت بها قرارات مجلس الوزراء، وتم حجبها من تخصيصات عام ٢٠١٢، ومبالغ المشاريع الاستثمارية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، في حال تنفيذ أكثر من (٧٠٪) من تخصيصاتها. وقال الدباغ إن وزارة المالية ستلتزم بتمويل مبلغ إضافي للنوافذ الإسلامية في كل من مصرفي الرافدين والرشيد، وبمبلغ (٢٥) مليار دينار لكل منهما، بناء على طلب من البنك المركزي العراقي، الذي سيقوم بفتح النافذة الإسلامية ضمن مصارف القطاع الخاص التي ترغب في ذلك.

حقوق الإنسان لن تسمح بتمرير قانون حرية التعبير

بغداد / المدى

جددت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب،امس الخميس، رفضها للعديد من الفقرات التي وردت في مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي التي قدمتها الحكومة الى مجلس النواب، مبينة ان العديد من فقرات المسودة "فضفاضة" وقابلة للتأويل من قبل الأجهزة الحكومية.

وقالت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية أشواق الجاف "، إن "لجنة حقوق الإنسان لن تسمح بتمرير العديد من فقرات مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي".

وطالبت منظمة هيومن رايتس ووتش ومقرها نيويورك، في وقت سابق، مجلس النواب العراقي بعدم تمرير مسوَّدة "قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي"، لأنه "يجرِّم حرية التعبير ويضيِّق على الحريات ويخرق القانون الدولي".

وأوضحت الجاف ان "لجنتنا تفاجأت بإدراج القراءة الأولى لمسودة قانون حرية التعبير عن الرأي على جدول أعمال المجلس، في الوقت الذي لم تطلع اللجنة على تفاصيل وبنود القانون".

وأضافت أن "من اهم وابرز ما تحفظنا عليه، الفقرة التي تحدد إجازة التظاهرات التي يجب أن يقدم القائمون عليها بطلب الإجازة قبل خمسة ايام من قيام التظاهرة، ونحن نرى ان هذه المدة طويلة ويجب أن تحدد بـ ٢٤ ساعة، وذلك لإشعار القوى الأمنية من اجل حماية التظاهرة".

وكانت أوساط إعلامية وقانونية قد انتقدت، في وقت سابق، إحالة مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي إلى مجلس النواب لقراءته من دون العودة إليها لإبداء ملاحظاتها عليه، كونه يحمل الكثير من البنود التي تقيد الحريات وتخنقها وتعبر بحسب وصفهم عن توجه الحكومة لإقامة نظام دكتاتوري جديد في العراق.

وبينت الجاف أن "هنالك العديد من فقرات مسودة القانون فضفاضة وتفتقر الى التوضيح والتحديد، ويمكن تأويلها من قبل الأجهزة الحكومية بما يتوافق ومصالحها".

ويكفل الدستور العراقي حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر، فضلا عن حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.

وقد طالبت الجاف في وقت سابق أعضاء مجلس النواب بعدم التصويت على مسودة قانون حرية التعبير والرأي .

وقالت لوكالة الانباء العراقية المستقلة أن مسودة القانون تحتوي على العديد من النقاط التي تقيد حرية التعبير عن الرأي . وان لجنة حقوق الإنسان ترفض مسودة القانون بشكلها الحالي لأنها لا تتفق وعنوان القانون .

وأضافت أن لجنة حقوق الإنسان تفاجأت بوجود مسودة قانون حرية التعبير والرأي في جدول أعمال مجلس النواب لجلسة يوم أمس، اذ ان لجنة حقوق الانسان لا علم لها بتنظيم هذه المسودة ولم تطلع عليها مسبقا ، وان هذه المسودة ليست لحرية التعبير وإنما لتقييد التعبير .

الكردستاني: لا خير في السفارة الأميركية كي تستهدف

بغداد / المدى

وصف القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، ، السفارة الأميركية في العراق بأنها "لا خير فيها"، وفي حين عبر عن تفهمه للشكوك والانتقادات الموجهة لها لعدم تقديمها أبسط الخدمات للعراقيين، أكد رفضه استهدافها أو استهداف القوات الأميركية التي ستنسحب من البلاد .

وقال عثمان"، إن "السفارة الأميركية في العراق لا خير فيها"، مشيراً إلى أن "من الطبيعي أن تثار الشكوك حول طبيعة دورها لاسيما أن حجمها يعدل مدينة".

وأضاف أن السفارة الأميركية لم تقدم للعراقيين أبسط الخدمات المتمثلة بمنحهم سمات الدخول، ما يضطرهم إلى تكبد معاناة السفر لدول الجوار لهذا الغرض"، معرباً عن "تفهمه للانتقادات والشكوك التي تثار بشأن السفارة وبأنها معسكر أكثر مما هي ممثلية دبلوماسية".

وأعرب عثمان، عن اعتقاده أنه "في ظل عدم وجود اتفاق بين البلدين ينظم التواجد الدبلوماسي فإن من حق الأميركيين أن يحددوا حجم سفارتهم وعدد العاملين فيها وفقاً لمصالحهم".

لكن القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أبدى في الوقت نفسه رفضه "لأي استهداف للسفارة أو القوات الأميركية المتواجدة في العراق لأنها ستنسحب منها أساساً".

يذكر أن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، هدد أمس الأربعاء، واشنطن باستهداف سفارتها من قبل الجناح العسكري للتيار في حال كان عدد موظفيها أكثر من عدد موظفي نظيرتها العراقية في الولايات المتحدة، وتعمل على تمثيل دولة احتلال في العراق.

حيث قال النائب عن التيار، جواد الشهيلي، "، إن بيان السيد مقتدى الصدر واضح بتجميد الجناح العسكري للتيار الصدري المتمثل بلواء اليوم الموعود لتسهيل عملية الانسحاب الأميركي لكي لا تبقى حجة لهم بعدم الانسحاب، مجدداً موقف تياره الرافض لـ"بقاء أية قوات أميركية في العراق بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي.

الى ذلك، أكدت لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية،امس الخميس، أن العراق لن يقبل بدخول أي قوة عسكرية تابعة للولايات المتحدة لأراضيه مجددا وتحت أية ذريعة كانت، مشيرة إلى أن واشنطن تتعامل الآن مع العراق كدولة ذات سيادة كاملة وتمارس دورا ايجابيا تجاهه في تصفية الملفات العالقة.

وقالت عضو اللجنة آلا طلباني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "انسحاب القوات الأميركية من العراق يتم وفقا للاتفاقية الموقعة بين حكومتي بغداد وواشنطن وصوت عليها البرلمان باسم الشعب"، مبينة أن "البرلمان لن يقبل بدخول أية قوات عسكرية تابعة للولايات المتحدة إلى العراق مرة أخرى وتحت أية ذريعة كانت سواء البند السابع أو غيره".

وأضافت طالباني أن "الولايات المتحدة وعدت العراقيين وفق الاتفاقية المبرمة معها بالمساعدة على الخروج من طائلة البند السابع بعد تحقيق الكثير من بنوده من قبل العراق"، لافتة إلى أن "أميركا تتعامل مع العراق الآن كدولة ذات سيادة كاملة وعلاقتها معه ستكون ضمن اطر الاتفاقية المبرمة بين الجانبين في المجالات الثقافية الاقتصادية والدبلوماسية المدنية لدعم العملية الديمقراطية".

وأوضحت عضو لجنة العلاقات الخارجية أن "أميركا باعتبارها أهم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن سيكون لها دور مهم في استخدام الفيتو في حال تم فرض قرارات ضد العراق، كما أنها ستساعد في خروجه من البند السابع"، مشيرة إلى أن "الولايات المتحدة ستمارس من الآن دورا ايجابيا تجاه العراق سواء في التزاماتها لتصفية الملفات العالقة مع الكويت أو إيران".

وأعربت طالباني عن أملها أن "تقوم الكويت بتقديم تسهيلات من شأنها إخراج العراق من طائلة البند السابع.

دولة القانون: معظم أهالي ديالى يرفضون إعلانها إقليماً

العراقية تتوقع استنساخ تجربة صلاح الدين في محافظات أخرى

بغداد / المدى

أكدت كتلة دولة القانون في مجلس ديالى، الخميس، أن غالبية أهالي المحافظة يرفضون إقامة الإقليم في الوقت الحال، داعية الكتل والأحزاب إلى الابتعاد عن لغة الاضطرابات السياسية وتأجيج الشارع بأمور لا تخدم المصلحة العامة.

وقال رئيس الكتلة عصام شاكر "، إن "غالبية أطياف المجتمع العراقي في المحافظة ترفض إقامة إقليم ديالى في الوقت الحالي"، داعيا الحكومة المركزية إلى "توسيع صلاحيات الحكومة المحلية وزيادة إمكاناتها المادية بما يجعلها قادرة على تأمين الخدمات العامة".

ونفى شاكر وجود "رغبة واضحة المعالم لدى غالبية الكتل السياسية في مجلس ديالى بالسعي لجعل المحافظة إقليما في المستقبل القريب"، مبيناً أن "إنشاء الإقليم حق مشروع لكل محافظة أقره الدستور العراقي بشكل واضح لكن الأجواء الحالية غير مهيأة لمثل هذه الخطوة التي تحتاج إلى دراسة معمقة لاسيما في محافظة ديالى".

وطالب رئيس كتلة دولة القانون في مجلس ديالى الكتل والأحزاب السياسية بـ"الابتعاد عن لغة الاضطرابات السياسية وتأجيج الشارع بما لا يخدم المصلحة العامة"، مؤكداً "أهمية تكاتف الأيدي لإدامة الاستقرار الأمني ومحاربة الإرهاب وأجندته والعمل بجدية على النهوض بالقطاعات الحيوية لاسيما الخدمية تلبية لتطلعات أهالي المحافظة".

وكانت تيارات وكتل سياسية في محافظة ديالى، مركزها بعقوبة ٥٥ كم شمال شرق العاصمة بغداد، بدأت على غرار محافظات أخرى عديدة، تلوح بالمطالبة بإعلان المحافظة إقليماً رداً على ما تعده "سياسة التهميش والإقصاء" من قبل الحكومة الاتحادية لدور الحكومة المحلية، وعدم إفساح المجال أمامها في إدارة عدة ملفات أبرزها الأمنية والخدمية علاوة على قلة الموارد المالية المتوافرة لديها.

وتشهد الساحة السياسية في العراق، إضافة إلى الأزمات المزمنة بين قائمة العراقية وائتلاف دولة القانون، أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظة صلاح الدين إقليماً اقتصادياً وإدارياً منفصلاً كما أعلنت القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى، عن تقديم ورقة عمل للحكومة المركزية تتضمن تسعة مطالب لحل كافة المشاكل داخل المحافظة، مؤكدة أن المحافظة ستعلن إقليماً في حال عدم الاستجابة، فيما لوحت محافظات الأنبار والبصرة ونينوى بالمطالبة بإقامة أقاليم في حال عدم تلبية مطالبها وتوفير الخدمات.

وفي سياق متصل، توقع النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني كثرة المطالبة من قبل المحافظات بالأقاليم خلال الأيام المقبلة بعد نجاحها في محافظة صلاح الدين.

وقال العلواني انه" ستكون هناك مطالبة لمحافظات [الأنبار –ونينوى-وديالى-وواسط- والبصرة] بعد تصريحات عن نيتها إنشاء الأقاليم ".

وأضاف أن"تلك المحافظات بانتظار استكمال إجراءات محافظة صلاح الدين وبعدها تتم المطالبة بالأقاليم ".

يذكر أن عددا من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين صوتوا في الـ[٢٧] من شهر تشرين الأول الماضي خلال جلسة استثنائية عقدت بغياب أعضاء كتلة دولة القانون على إعلان المحافظة إقليماً.